Jordan
PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

كلمـــــــة

السـيد عبد الاله الخطيـب
وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية

أمـــــام

الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيـــويورك ٢٠٠١/١١/١٢

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس ،

أود أن اعبر عن التهنئة لكم ولبلدكم الصديق لانتخابكم رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وأن أشيد بجهود سلفكم سعادة السيد هاري هولكيري في ادارة اعمال الدورة السابقة.

واتوجه بالتهنئة للأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان بمناسبة انتخابه لولاية ثانية وحصوله باستحقاق هو والامم المتحدة على جائزة نوبل للسلام . وهذا تقدير لما قام ويقوم به من جهود من أجل تحقيق اهداف ومبادئ الميثاق، كما انه يشكل تقديراً رمزياً معنوياً لدور الامم المتحدة ودليلاً على مركزية هذا الدور على الساحة الدولية.

السيد الرئيس،

لقد تعرضت هذه المدينة العظيمة التي تحتضن منظمتنا الدولية ، كما تعرضت الولايات المتحدة وشعبها، لعدوان ارهابي جبان، استهدف المدنيين الابرياء. وفي الحقيقة فإن هذا العدوان لم يستهدف الولايات المتحدة وحدها بل استهدف المجتمع الدولي والانسانية كلها، وكان ما ترمي اليه قوى الشر والظلام التي خططت له ونفذته ، اخافتنا جميعاً وادخال العالم في مواجهة حضارية ودينية، من خلال تدمير الثقة والروابط التي تجمع بيننا ومن خلال حرماننا من الشعور بالامن ودفعنا للتصرف على اساس الشك والخوف والكراهية.

لقد أثبتت تلك الأعمال الارهابية، مع كثير من الألم، أن العالم كاملُ الاعتماد المتبادل، فآثارها لم تقتصر على الولايات المتحدة فقط، وضحاياها كانوا من عشرات الجنسيات، بينهم أردنيون، وشعرنا جميعا بنتائجها على أوضاعنا الاقتصادية.

لذا فإن مواجهة الارهاب يجب ان تكون شاملة من ناحية اظهار الوحدة والتصميم على هزيمته في كافة المجالات، ومن ناحية عدم الوقوع في الشرك الذي نصبه الارهاب والارهابيون ، فحربنا على الارهاب ليست حربا دينية ويجب الا تؤدي الى صراع بين حضارة واخرى أو بين امة وامة.

لقد اتخذ الاردن في الحادي عشر من ايلول الماضي موقفاً واضحاً منسجماً مع سياسة اردنية ثابتة في رفض استخدام الارهاب في العلاقات الدولية تحت اية ذرائع ومسميات. واعلن جلالة الملك عبد الله الثاني ادانة الاردن الكاملة للأعمال الارهابية ضد الولايات المتحدة ووقوفه مع الجهد الدولي لمكافحة الارهاب، كما عبر جلالته عن التصميم على عدم السماح للارهاب والارهابيين بالاساءة الى الدين الاسلامي، أو اختطافه للاختباء خلفه لتحقيق اهدافهم، وخلق مواجهة بين الاسلام وبقية العالم.

إن احباط تلك الاهداف يتطلب زيادة التفاهم بين الشعوب والثقافات المختلفة واحترام التباين ، فتكون التعددية عامل اثراء للمجتمع الدولي. والعالم اليوم بحاجة فعلية لاطلاق حوار حضاري يبرز الجوامع المشتركة بصورة تعزز التسامح وتزيد القدرة على التعايش والتفاعل. إن الأمم المتحدة ومنظماتها توفر الإطار والمنبر المناسبين لمثل هذا الحوار.

ولقد ساهم الاسلام والمسلمون عبر التاريخ في بناء الحضارة الانسانية، وقد جاءت تلك المساهمات العلمية والادبية والثقافية على خلفية الانفتاح والتسامح والتعددية التي اوجدها الاسلام.

اننا نفخر في الاردن بالتعايش والاندماج الذي تشهده ارضنا منذ اكثر من اربعة عشر قرناً حيث يعيش الاردنيون مسلمون ومسيحيون في توحد وطني تُكرّس فيه التعددية الدينية وتشكل عامل اثراء ونموذجا لما يجب ان يكون عليه التداخل والتفاعل.

السيد الرئيس،

إن الارهاب يجد فرصة لتحقيق اهدافه كلما غابت العدالة وزادت الاختلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا فان التعامل مع القضايا الاساسية التي تشكل مصادر لليأس والاحباط والشعور بالظلم، بهدف إيجاد الحلول الباقية لها، يشكل العامل الاكثر تأثيراً للنجاح في مواجهة الارهاب وحرمانه من الحصول على القبول والتأييد.

إننا نعي ان نجاح الجهد الدولي في اجتثاث الارهاب يتطلب ، اول ما يتطلب، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط ايجاد حل عادل ومقبول للقضية الفلسطينية وما انتجته من واقع يشكل المصدر الاول للألم والمعاناة في المنطقة.

فاستمرار الوضع الحالي، وما نشهده من سقوط الضحايا، نتيجة لما تقوم به اسرائيل من ممارسات تتمثل في استخدام القوة وفرض الحصار ضد الشعب الفلسطيني يشكل تحريضاً مستمراً ويدفع باتجاه تصعيد المواجهة بصورة تهدد الامن والاستقرار في المنطقة كلها.

ويؤمن الاردن بصورة راسخة ان حل هذا الصراع لن يكون ممكناً باستخدام القوة او بالاجراءات الامنية والقسرية، وأنه لا بديل عن عودة الطرفين الى طاولة المفاوضات كندين متساويين يسعيان لتسوية تكفل حقوقهما ومستقبلهما. وهذا لن يتم الا اذا اتخذت خطوات متبادلة متوازية، وعلى أساس ما تم التوصل اليه من اتفاقات والتزامات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي .

ولقد بذل جلالة الملك عبد الله الثاني جهوداً كبيرة بهدف الخروج من الحلقة المفرغة التي دخلتها المواجهة بين الطرفين ، وساهم جلالته في الجهود والاتصالات الدولية الكثيفة التي جرت لتلك الغاية. وقد ادت تلك الجهود، في واقع الامر، الى بناء توافق دولي كامل على متطلبات الخروج من الأزمة، وفي مقدمتها وقف استخدام الآلة الحربية الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ورفع الحصار المفروض عليه، والتوقف عن تنفيذ مخطط الاغتيالات واقتحام الاراضي الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ان القيام بتلك الخطوات يشكل المدخل للبدء في تنفيذ توصيات لجنة ميتشل والهادفة اساساً لخلق الظروف الملائمة للعودة الى طاولة المفاوضات.

فالمنطقة وبعد عشر سنوات من مؤتمر مدريد للسلام تشعر بالاحباط للفشل في تحقيق هدف السلام، والناس فيها لم تعد تقتنع بمجرد وجود عملية سلام. لذا فإن احياء عملية السلام في حد ذاته لا يشكل هدفاً مقنعاً في غياب جهد حقيقي وتقدم ملموس على طريق تحقيق السلام.

لقد ادى استمرار المواجهات ليس فقط الى الفشل في تنفيذ العديد من الالتزامات المتفق عليها ، بل ايضاً الى التراجع عن التزامات تم تنفيذها، وهذا يوضح أن الاتفاقات المرحلية والمؤقتة لن تكفل معالجة الوضع الحالي، وعليه فإن بدء مفاوضات الوضع الدائم يشكل اولوية ملحة ليتم تحقيق الهدف الرئيسي لعملية السلام وهو تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة القابلة للبقاء على ارض وطنه وتوفير الامن لاسرائيل .

والسلام الذي يمكن ان تقبل به شعوب المنطقة لا بد أن يكون شاملاً من ناحية ايجاد حلول لكافة القضايا الاساسية: الاراضي المحتلة، القدس، اللاجئين، الامن واسلحة الدمار الشامل ، والتعاون الاقتصادي ، ومن ناحية كافة المسارات والدول المعنية.

إن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ يبقيان اساس عملية السلام ويستدعي تنفيذهما توفر متطلبات السلام وأهمها التخلي عن سياسة الاستيطان التي تتناقض تماماً مع مبدأ الارض مقابل السلام وتشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي . فالسلام والاستيطان نقيضان.

والقدس الشريف مفتاح السلام ، وهي ارض فلسطينية محتلة يجب ان يُطبق عليها القرار ٢٤٢ لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي منها اسوة بالاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لتكون عاصمة دولة فلسطين، وليتم ايجاد الصيغة المناسبة لجعل القدس كلها مدينة مفتوحة تُصان فيها حرية العبادة للجميع وتكون عامل توحيد وتوفيق بين كافة المؤمنين بالله.

ان قضية اللاجئين تمثل الجانب الاكثر ظلماً واحباطاً في النزاع ، ولا بد من توفير العدالة للاجئين الفلسطينيين لازالة اكبر مصدر للمعاناة في المنطقة. وقد اوضح الاردن موقفه الثابت من هذه القضية امام هذه الجمعية مع التأكيد على ان الاردن سيقبل فقط حلا لقضية اللاجئين يأخذ بالاعتبار تماماً حقوقه ومصالحه كدولة وحقوق ومصالح مواطنيه وعلى اساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن غياب الثقة بين الطرفين يحول دون تمكنهما من تحقيق أي تقدم بدون جهد فاعل لطرف ثالث. ويرحب الأردن بإعلان الرئيس جورج بوش تبني الولايات المتحدة لحل يكفل وجود دولتين ويشمل إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الأمر الذي يُكمل الإجماع الدولي حول المتطلب الأساسي للتوصل للسلام في المنطقة. ونأمل ان تتواصل الجهود الأمريكية بدعم دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والمجتمع الدولي كله للوصول إلى ذلك.

والسلام الشامل يجب أن يشمل انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران واستكمال الانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن معاناة العراق وشعبه في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليه منذ أكثر من أحد عشر عاما تشكل مصدرا أخرا للاحباط والتوتر في منطقتنا. ويؤكد الأردن مرة اخرى على ضرورة رفع هذه العقوبات وعلى أهمية خلق الظروف التي تُمكن من عودة العراق إلى ممارسة دوره الإقليمي والدولي، كما يؤكد على أهمية استكمال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها تلك المتعلقة بالأسرى الكويتيين والمفقودين من الجنسيات الاخرى.

إننا نأمل أن نرى نهاية قريبة لمعاناة شعب أفغانستان بحيث يتمكن هذا الشعب وقواه السياسية من الإتفاق على شكل النظام الذي يمثله وبحيث يبذل المجتمع الدولي جهداً حقيقياً لمساعدته على مواجهة الظروف الإقتصادية المأساوية التي يعاني منها منذ سنوات عديدة.

السيد الرئيس

في هذه الأوقات التي تزداد فيها التحديات، تبرز أهمية الإلتفاف حول الأمم المتحدة والإلتزام بمبادىء وأهداف ميثاقها، خاصة حل النزاعات بالطرق السلمية وعلى أساس القانون والشرعية الدولية.

كما تبرز أهمية عدم التخلي عن أهدافنا الجماعية في تعزيز السلام وتحقيق التنمية الإقتصادية وإحترام حقوق الإنسان. وبالنسبة لنا في الأردن فإن تحقيق هذه الأهداف الثلاثة يمثل الأجندة الوطنية داخلياً وخارجياً.

فسعينا الدائم لتحقيق السلام العادل لم يوقف مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، بل على العكس فإن الأردن على وشك أن يُطلق جهداً شاملاً جديداً لتحقيق المزيد من التنمية التي تهدف إلى تحسين ظروف الحياة وفتح آفاق رحبة جديدة أمام أجيالنا القادمة؛ فكرامة ورفاهية الإنسان يجب أن تبقى الهدف الأسمى الذي نسعى إليه جميعاً.

وشكراً سيدي الرئيس،،،،